



تقارير

الاتفاقات السودانية-التركية: الدلالات والأبعاد

خالد التيجاني*

1 فبراير / شباط 2018



لقاء البشير وإردوغان بشير زويعة في البحر الأحمر (الجزيرة)

أثارت زيارة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى السودان أخيرًا ردود فعل واسعة في المنطقة، فما هي حقيقة أجندة هذه الزيارة؟ وما طبيعة الاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدين؟ وإلى أي مدى يمكن أن تقود نتائجها بالفعل إلى تحولات استراتيجية في موازين القوة على الصعيد الإقليمي بما يؤثر على مصالح دول المنطقة بكل تقاطعاتها في ظل التوترات الراهنة؟

والسؤال الأبرز: ما الذي جعل هذه الزيارة تكتسب هذه الأهمية الاستثنائية؟ وهل كانت ستحظى بذلك لو جاءت في ظل ظروف عادية، أم أن تزامنها مع ما تشهده المنطقة من احتقان في العلاقات، وسيولة في الأوضاع، وتحولات في معادلات الاستقرار، لا سيما أن الزخم الذي رافقها كان مصدره الانزعاج الذي أظهرته دول محور "السعودية-الإمارات-مصر"، هو الذي أعطاها تلك الأهمية؟ فهل هناك تطورات حقيقية إلى هذه الدرجة من التأثير تبرر هذه التوجسات أم أن رد الفعل كان مبالغًا فيه، ولم يكن سوى محاولة تضخيم متعمدة لا تستند على حقائق واقعية لخدمة أجندات أخرى؟

وعلى صعيد ذي صلة، تبرز تساؤلات عمّا يمكن أن تعنيه هذه الزيارة والاتفاقيات التي تم توقيعها لمستقبل العلاقات بين السودان وتركيا، وما الذي يمكن أن تقدمه كل منهما للآخرى؟ وما هي تداعيات ذلك على مصالح السودان الوطنية؟ وإلى أي مدى يمكن أن يؤثر على دوره وعلى علاقاته الخارجية؟

زيارة متأخرة.. أولوية متأخرة

على الرغم مما يبدو ظاهرًا من علاقة وثيقة بين تركيا والسودان في عهدي الرئيسين، أردوغان والبشير، مما يُعزى لاشتراكهما في الخلفية الأيديولوجية للفكر "الحركي الإسلامي"، إلا أن ذلك لم ينعكس في طبيعة العلاقات والمصالح المتبادلة، ومن ذلك أن زيارة أردوغان للسودان جاءت متأخرة للغاية بعد أن "قام بأكثر من 30 زيارة رسمية إلى 23 دولة إفريقية خلال السنوات العشر الماضية" (1). وقد جرى تأجيل زيارة أردوغان لأكثر من مرة، وهذه الاستجابة المتأخرة

على الرغم من وشائج تاريخية تربط البلدين، تدلّ على أن السودان لا يتمتع بأولوية متقدمة في أجندته على الرغم من الانفتاح التركي على إفريقيا في العقدين الماضيين.

علاقات متواضعة

حتى عشية زيارة أردوغان، سجّلت مؤشرات العلاقات الاقتصادية بين البلدين أرقامًا متواضعة، سواء بمعيار تصور وجود علاقات سياسية متميزة بدوافع الخلفية الأيديولوجية، أو بمعيار حجم الاستثمارات التركية وتجارتها الخارجية على الصعيد العالمي عمومًا أو على الصعيد الإفريقي خصوصًا(2)، وأقرّ أردوغان بذلك قائلًا: "إن مجموع عدد سكان البلدين الشقيقتين، 119 مليون نسمة، لكن حجم التبادل التجاري الراهن البالغ 500 مليون دولار، لا يليق بنا أبدًا"، مضيفًا: "يجب رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، إلى مليار دولار في المرحلة الأولى، ولاحقًا إلى 10 مليارات دولار"(3).

وكانت تركيا قدمت تسهيلات ائتمانية بمئتي مليون دولار لتشجيع الشركات التركية على العمل في السودان منذ العام 2008، كما مؤل بنك تنمية الصادرات التركي بعض مشروعات البنية التحتية في ولاية الخرطوم بمئة مليون دولار. إلى جانب ذلك، قدمت بعض المنح والمعونات الإنمائية، من بينها مستشفى بنيالا في دارفور، وأخرى في الخرطوم، وترميم بعض الآثار التركية في مدينة سواكن(4).

الموقف من المحكمة الجنائية

حرص أردوغان على إبلاغ الصحفيين المرافقين له تجاهل تركيا لطلب المحكمة الجنائية الدولية لتوقيف البشير المطلوب لديها أثناء زيارته الشهر الماضي لإسطنبول للمشاركة في القمة الإسلامية، قائلًا: "إن أمرًا كهذا يثير الضحك، هل سنقوم بهذه البساطة بتسليمكم عضوًا في منظمة التعاون الإسلامي، ويشارك في قمة كهذه، أي نوع من الفهم هذا؟ من المستحيل فهمه، لم نُعزّه اهتمامًا"(5).

في حقيقة الأمر، لم يكن موقف تركيا من مسألة "الجنائية"، التي تعتبرها الخرطوم بمثابة ترمومتر لقياس متانة علاقاتها الخارجية، دائمًا بهذا الوضوح الرفض للتعامل معها، فقد اضطر البشير لإلغاء زيارة إلى تركيا للمشاركة في القمة الإسلامية بإسطنبول في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، بسبب الضغوط الأوروبية التي تعرضت لها(6).

ولم يزر البشير تركيا مرة أخرى منذ ذلك الحين إلا في الشهر الماضي للمشاركة في قمة القدس، بعد تحول الموقف التركي في ظل توتر علاقاتها مع العديد من دول الاتحاد الأوروبي.

مضامين الاتفاقيات

تم خلال زيارة أردوغان التوقيع على اثنتي عشرة اتفاقية بين الحكومتين، وتسع اتفاقيات بين القطاع الخاص، وكانت الاتفاقية الأكثر أهمية هي "الإعلان المشترك" عن "برنامج التعاون الاستراتيجي"، والذي تم بموجبه تأسيس "المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي" بهدف "تطوير التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بين الدولتين"(7).

وتشمل مجالات التعاون الاستراتيجي "السياسة، والدفاع، والجيش، والأمن، والشؤون الداخلية، والاقتصاد، والتجارة، والجمارك، والطاقة والتعدين، والنقل، والزراعة، والسياحة، والصحة، والتعليم، والثقافة، والعلوم، والمعونات الإنسانية والتنمية، والتعاون الإقليمي في الإطار الإفريقي".

وتم الاتفاق على إطار مؤسسي لتأسيس هياكل ولجان مختصة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات على ثلاثة مستويات، وهي المجلس الأعلى برئاسة الرئيسين ويجتمع سنوياً، ثم المجموعة المشتركة للتخطيط الاستراتيجي برئاسة زيري الخارجية لـ "وضع الخطط والبرامج ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات ورفع التقارير والإنجازات ومقترحات الحلول وتفعيل أفق الشراكة الاستراتيجية". إضافة إلى تشكيل خمس لجان، هي: اللجنة الحكومية المشتركة، واللجنة الزراعية، ولجنة الشراكة الاقتصادية والتجارية، ولجنة التشاور السياسي، واللجان المشتركة في المجالات كافة التي يتضمنها اتفاق برنامج التعاون الاستراتيجي. ومن بين المجالات التي تم التركيز عليها في الوثيقة الاستراتيجية: التعاون في المجال الأمني من أجل "الحرب ضد الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتخريب".

كما تم توقيع اتفاقية "الشراكة الاقتصادية والتجارية بين البلدين" (8) التي استغرق التفاوض حولها عدة سنوات وسط جدل حول بعض بنودها، حيث طالب أردوغان بامتيازات جمركية لصادرات تركيا إلى السودان، استجاب له البشير وسط تحفظات من الجانب السوداني لحماية المنتجات الوطنية.

أبعاد التعاون العسكري

بدأ التعاون العسكري بين البلدين بمصادقة الرئيس التركي السابق، عبد الله غول، في 15 مارس/آذار 2013، على قانون "اتفاق إطاري مع السودان بشأن التدريب العسكري والتعاون التقني والعلمي للقوات العسكرية" (9).

وبعد ما بنحو عام، استقبلت قوات البحرية السودانية، في منتصف 2014، بميناء "بورتسودان"، أربع سفن حربية تنتمي لمجموعة البارجة "بارباروس" التابعة لقوات البحرية التركية، وشمل برنامجها إجراء تدريبات مشتركة.

كما وقّع وزير الدفاع عدداً من اتفاقيات التعاون في مجالات التدريب العسكري والصناعات الدفاعية، في مايو/أيار 2017، على هامش المعرض الدولي للصناعات الدفاعية (أيدف) بإسطنبول (10).

جدل سواكن: بين الأسطورة والحقيقة

كان الجانب الأكثر إثارة للجدل في زيارة أردوغان ما راج بشأن الاتفاق على إقامة قاعدة عسكرية في سواكن. البحث في وقائع ما جرى بالفعل (11) يكشف أن زيارة أردوغان لسواكن لم تكن مدرجة أصلاً ضمن برنامج الزيارة الرسمية، وقد اقترح السودان إضافتها لاحقاً مما سبب ارتباكاً حيث لم تُبدِ تركيا حماساً بادئ الأمر، ثم تم الاتفاق على ترتيبات الزيارة على النحو الذي جرت به.

هذه الملابس التي دارت في الكواليس تؤكد أن زيارة سواكن كانت فقرة عابرة في البرنامج؛ مما يجعل الحديث عن "تواطؤ لإقامة قاعدة عسكرية تركية لتهديد أمن البحر الأحمر ودول الجوار" مجرد استنتاج اعتباطي أو منتحل عمداً لإثارة مخاوف تبرر الاعتراض على التعاون السوداني-التركي، إذ لا يتصور أن أمراً ذا أبعاد استراتيجية يُدبر بهذه البساطة.

وفي حقيقة الأمر، لم يتم حتى اليوم توقيع أي اتفاق بين البلدين حول "سواكن"، ما حدث أن أردوغان قال: "ما رأيته في جزيرة سواكن أحننني؛ فقد حلَّ الدمار في كافة أرجائها، وكان لنا شرف ترميم مسجدين فيها عبر وكالة التعاون والتنسيق التركية"، وأضاف: طلبتُ من الرئيس البشير "تخصيص سواكن لتركيا لوقت معين لنعيد إنشائها وإعادتها إلى أصلها القديم، الأتراك الذين يريدون الذهاب للعمرة سيأتون إلى سواكن ومنها يذهبون إلى العمرة في سياحة مبرمجة"(12).

والتخصيص الذي قصده أردوغان في هذا السياق هو ما يُعرف في نظام تعاقدات المقاولات بـ "البوت" (B.O.T) الذي يتكفل فيها المقاول بتمويل وبناء المشروع، ثم تشغيله لصالحه لفترة زمنية معينة يسترد خلالها تكاليف وأرباح المقولة، كعقد إنشاء مطار الخرطوم الدولي الذي أوكل لشركة تركية بتوصية من أردوغان.

ويؤكد وزير السياحة السوداني، محمد أبو زيد، أن الرئيس البشير أعطى موافقة مبدئية لأردوغان، ولكنه أخضع الأمر للدراسة، عبر لجنة تم تشكيلها لمناقشة التفاصيل، ويضيف أن تسويق مشروع إعادة إعمار سواكن كمنطقة تاريخية أثرية يجري منذ سنوات "وقد عرضنا المشروع على العديد من الدول والمستثمرين لاستغلاله كمورد اقتصادي للبلاد" مضيفاً أن الإمارات كانت من ضمن من عرض عليها المشروع حيث اهتم به الشيخ سلطان القاسمي، حاكم إمارة الشارقة، التي أجرت بحثاً ودراسات جدوى حولها"(13).

قاعدة أم أنقاض العثمانيين؟

إذن، ما الذي أدى لأن يجري تضخيم مسألة سواكن وإضفاء أبعاد تركيز على جوانب عسكرية مُفترضة، وقاد لانتقادات وهجوم إعلامي على السودان في مصر والسعودية والإمارات، وأخيراً إريتريا؟

نفى وزير الخارجية السوداني، إبراهيم غندور، ردّاً على سؤال احتمال دخول السودان في حلف إقليمي مع قطر وتركيا وإيران، بالقول: إن "السودان لم ولن يكون طرفاً في أي محور ولا يؤمن بسياسة الأحلاف". وأكد انفتاحه على "أي تعاون عسكري مع الدول الشقيقة والصديقة، وأي ترتيبات عسكرية مع تركيا وارده"، قائلاً: إن "وزارة الدفاع السودانية منفتحة على التعاون العسكري مع أي جهة ولدينا تعاون عسكري مع الأصدقاء والأصدقاء" في إشارة إلى أن بلاده مستعدة لتوقيع اتفاقات مماثلة مع أي طرف آخر، نافياً أن يكون الأمر حصرًا لتركيا، في إشارة إلى تدريبات عسكرية مشتركة متتابعة جرت منفصلة في منطقة البحر الأحمر السودانية خلال الأسابيع الماضية مع قوات إماراتية، وسعودية (14).

ونفى أردوغان عقب عودته أن تكون بلاده تخطّط لبناء قاعدة بحرية في السودان، قائلاً: "نريد استعادة أنقاض عهد العثمانيين في المنطقة"، وردّاً على سؤال إن كانت تركيا ستبني قاعدة بحرية في ميناء سواكن السوداني فأكد أنه "لا يوجد مثل هذا الميناء العسكري"(15).

ولعل التطور الذي زاد الهواجس كان الاجتماع الثلاثي الذي ضمَّ رئيس أركان الجيش السوداني، الفريق أول عماد عدوي، وقائد الجيش التركي، الجنرال خلوصي أكار، ورئيس الأركان القطري، الفريق طيار ركن غانم بن شاهين الغانم، الذي أكد أن هذا اللقاء الثلاثي "كان محض مصادفة، ودون ترتيب مسبق"، مضيفاً: "الاجتماع مع رئيس أركان الجيش السوداني كان مقررًا عقده في وقت سابق، لكن انشغالاتنا حالت دون ذلك، وتوقيت اللقاء بالتزامن مع زيارة الجنرال التركي، لم يكن مقصوداً"(16).

ما وراء التضخيم

ولئن بدا مفهومًا دوافع القاهرة في الهجوم الإعلامي على زيارة أردوغان، في ظل العلاقات المتوترة بين الطرفين، فقد كان لافتًا انخراط وسائل إعلام سعودية وإماراتية أيضًا في هجوم غير مسبوق على السودان الذي لا يزال شريكًا فاعلاً في التحالف العربي في اليمن، فما هي الدوافع التي تجعلها تتخذ هذا الموقف من طرف لا يزال متمسكًا بالتحالف معها؟

ما يدحض الحجة التي تُساق حول قاعدة سواكن المُفترضة، وتهديدها لأمن البحر الأحمر من طرف خارج الإقليم، أن أيًا من هذه الدول لم تُبد أي احتجاج عندما عرض البشير على الرئيس بوتن إقامة قاعدة عسكرية روسية في البحر الأحمر لحماية بلاده من "التهديدات الأميركية" (17)، فلماذا لم تنزعج هذه الدول من الدعوة السودانية صراحة لوجود روسي في البحر الأحمر؟

تشير الدلائل إلى أن الأمر في حقيقته لا يتعلق بالقاعدة التركية المُفترضة في سواكن، ولا بمخاوف من تهديد أمن البحر الأحمر، ذلك أنه ممر مائي دولي بالغ الأهمية والحيوية للتجارة العالمية والسلم الدولي، ومعلوم أن مسؤولية الحفاظ على أمنه ليست حصرًا على دول المنطقة، وهو ما يُستبعد معه أن يكون خاضعًا لصراعات وحسابات توازنات دول الإقليم فحسب، ومهما يكن من أمر، فإن تأثير الأجندة الوطنية ستكون محدودة للغاية بحيث لا تشكّل خطرًا على الأمن العالمي في المنطقة.

إذن، ما الذي جعل السعودية والإمارات ومصر تتخذ هذه المواقف من زيارة أردوغان؟ من الواضح في هذا السياق أن الأمر لا يتعلق بمخاوف حقيقية لديها من تعاون عسكري سوداني-تركي، ولكنه محاولة لانتهاز هذه الفرصة لتصفية حساباتها على خلفية مأزق حصارها لقطر، بالتشويش من جهة على تمدد المصالح التركية، ومن جهة أخرى بالضغط على السودان لاتخاذ موقفًا مستقلًا بشأن أزمتها مع قطر، ولإعلان البشير مواقف إبان زيارته لموسكو حول إيران وسوريا لا تتفق مع خط الرياض وأبوظبي، إضافة إلى مخاطبة المشاغل المصرية بشأن سد النهضة الذي تتهم فيه الخرطوم بالانحياز لإثيوبيا، فضلًا عن انزعاج مصر عن العلاقات الوثيقة بين أنقرة وأديس أبابا.

إلى جانب ذلك، هناك مشاغل ذات طابع أيديولوجي لدول المحور الثلاثي، إذ ترى في العلاقات الوثيقة بين قطر والسودان وتركيا بمثابة تحالف لـ "هلال الإسلام السياسي" الداعم للتيار "الإخواني"، وهو ما حدا بصحيفة مصرية إلى وصفه بـ "محور الشر"، كما أشار إلى الطابع الأيديولوجي أيضًا وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش، بحديثه عن "أن التنافس الجيوستراتيجي الجاري في المنطقة، يجعل الحاجة أكثر إلحاحًا لتعزيز المحور العربي وعموده: الرياض والقاهرة" معتبرًا أن "النظام العربي في مأزق، والحل في التعاضد والتكاتف والتعاون أمام الأطماع الإقليمية المحيطة، وأن المنظور الطائفي والحزبي ليس بالبديل، والعالم العربي لن تقوده طهران أو أنقرة بل عواصمه مجتمعة" (18). وفي السياق ذاته، قال الرئيس الإريتري، أسياس أفورقي، إنه له لا يملك معلومات مؤكدة عن "وجود تركي عسكري في سواكن"، لكنه مع ذلك اعتبر علاقات تركيا مع السودان تأتي في إطار أيديولوجي دعمًا لتيار الإسلام السياسي (19).

تهديد يقود إلى تهدة

ويبدو أن التصعيد الرسمي السوداني المناهض للهجمات الإعلامية عليه من الدول الثلاث قاد إلى فرض نوع من التهدة عليها خشية أن يمضي البشير في تنفيذ تهديده بالخروج نهائيًا من التحالف العربي، حيث عمد إلى مناورة جرى فيها سحب بعض القوات السودانية من اليمن تحت غطاء تبديل روتيني، ولذلك سارعت السعودية إلى إرسال مساعد وزير دفاعها

لإجراءات محادثات في الخرطوم، وبعثت الإمارات الشيخ منصور بن زايد الذي نفى للبشير دعمها لأي مواقف ضد السودان، وبادر الرئيس المصري للاجتماع بالرئيس السوداني في أديس أبابا داعيًا لمعالجة الخلافات بين البلدين عبر خارطة طريق جديدة(20).

الخرطوم تعيد حساباتها

بغض النظر عن محاولات التهدئة الحالية من قبل محور الرياض-أبوظبي-القاهرة، إلا أن الخرطوم تجد نفسها في كل الأحوال مضطرة لإعادة حسابات سياساتها الخارجية، فبعد ثلاث سنوات من الانخراط في التحالف العربي، تجد أنها لم تحقق أيًا من أهدافها الاستراتيجية أو مصالح ذات بال من ارتهان علاقاتها الخارجية حصرًا على هذا المحور، فقد كانت تأمل أن يقود التحول الكبير في سياساتها الخارجية بقطع العلاقات مع إيران إلى أن تجد عونًا اقتصاديًا من دول الخليج الغنية يساعدها في تخطي صدمة انفصال جنوب السودان، غير أنه للمفارقة فإن أداء الاقتصاد السوداني شهد أسوأ حالاته خلال سنوات هذا التحالف(21).

وهدف آخر كان الرئيس البشير يعوّل عليه، وهو أن يسهم انخراط السودان في التحالف العربي في المساعدة على حل مأزق المحكمة الجنائية، ولعل أكبر ضربة تلقاها البشير شخصيًا في هذا الملف تحديدًا جاءت من قبل الرياض حين خضعت للضغوط الأميركية التي رفضت مشاركته في قمة ترامب التي احتضنتها في مايو/أيار 2017، وقد كانت تلك نقطة تحول في ثقة البشير في جدوى هذا التحالف، خاصة عندما يقارنه بالدعم الذي وجده من الدول الإفريقية.

وما زاد من ميررات السودان لمراجعة حسابات وجوده في هذا التحالف، أنه بات يخضع لمحاولة فرض وصاية عليه في علاقاته الخارجية، وهو ما كشفت عنه أزمة الحصار على قطر، فموقف السودان المحايد في هذا الخصوص والداعم لتسوية الخلافات بين الأشقاء بدعمه للوساطة الكويتية، لم يجد استحسانًا من الرياض وأبوظبي، وقد أسهم الضغط الذي مارسه العاصمتان على الخرطوم في هذا الأمر على تحفيزها لمراجعة علاقاته مع هذا المحور ضمن الأسباب التي أشرنا إليها آنفًا.

مستقبل العلاقات مع تركيا

في ظل هذه الأجواء، جاءت زيارة أردوغان والتي جاءت متأخرة للغاية عند قراءتها بإقامة تركيا لعلاقات اقتصادية متميزة مع العديد من الدول الإفريقية، وهو ما يشير إلى أن العامل الأيديولوجي الذي يُفترض أنه يجمع بين حكومتي تركيا والسودان لم يكن حاضرًا في حسابات أردوغان ولم ينفع الخرطوم في لعب دورها المفضّل كجبهة إفريقية لتركيا.

وهناك العديد من العوامل التي تجعل حاجة السودان لتركيا أكبر من حاجتها إليه، بصفة خاصة في المجال الاقتصادي، صحيح أن تركيا لا تملك فوائض مالية لتساعد بها الخرطوم(22)، لكن الأخيرة تحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك في ظل فشل سياسة الاعتماد لفترة طويلة على "نظرية تدفق الأموال الخليجية" للاستثمار في السودان، وهي مسألة تقف وراءها جزئيًا أيضًا أسباب ذاتية داخلية، وحتى وجود المؤسسات العربية مثل الهيئة العربية للإنماء الزراعي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في الخرطوم لم تُحدث بعد عقود أية اختراقات في المجال الزراعي الذي كان يروج لفكرة أن السودان سلة غذاء العرب.

وفي ظل النمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا، وخبرتها المتنامية في مجالات اقتصادية عديدة ومن ضمنها التحديث في القطاع الزراعي، فإن السودان يأمل في أن تفتح له العلاقة مع تركيا بابًا مختلفًا بالاستفادة من خبرتها وتجربتها المتقدمة في هذا الخصوص للنهوض الزراعي مع الموارد الطبيعية الكامنة الضخمة التي تتمتع بها البلاد.

وعلى الرغم من أن السودان الذي تصنّفه تركيا في إطار الدول الإفريقية جنوب الصحراء، إلا أنه لم يحظ بالأولوية في انفتاحها على القارة السمراء الذي شهد تطورات كبيرة في السنوات الماضية. وفي هذا الإطار، يستطيع السودان أن يقمّ لتزكيا فرصة كبيرة لتعزيز وجودها الإفريقي، بحكم ثراء موارده الطبيعية، فضلًا عن أن السودان يمكن أن يعمل كمعبر للتجارة التركية مع كتل "كوميسا" (23)، وأن يكون معبرًا للدول المفتقرة للموانئ في غربه وصولًا إلى مجموعة دول الإيكواس (24).

كما أن حاجة السودان لمشروعات كثيرة في البنية التحتية في مجالات عديدة كالسكك الحديدية، والمطارات، والطرق وغيرها تشكّل فرصًا لكبريات شركات المقاولات التركية. ولذلك، فإن المجال واسع أمام البلدين لتحقيق مصالح مشتركة ومنافع متبادلة في الفضاء الاقتصادي وتمثّل القاعدة لعلاقة استراتيجية تتجاوز محدودية العلاقات السياسية العابرة، والأيدولوجية الضيقة.

*خبير في الشؤون السياسية السودانية

الهوامش

- (1) جاء ذلك في مقالة كتبها جاووش أوغلو، وزير الخارجية التركي، في صحيفة ديلي صباح التركية، بمناسبة يوم إفريقيا الذي يصادف 25 مايو/أيار من كل عام. <https://goo.gl/JuSctA>
- (2) المصدر السابق: الاستثمارات التركية في إفريقيا تبلغ 6 مليارات دولار، وحجم التبادل التجاري 18,8 مليار دولار حتى نهاية العام 2016.
- (3) من نص خطاب أردوغان في جلسة المحادثات الرسمية مع نظيره السوداني بقاعة الصداقة بالخرطوم، في 24 ديسمبر/كانون الأول 2017.
- (4) موقع وزارة الخارجية السودانية، العلاقات السودانية التركية: http://www.mofa.gov.sd/more.php?main_id=9&sub_id=40&id=383
- (5) موقع صحيفة بني شفق التركية. <https://www.yenisafak.com/ar/news/2939307>
- (6) أعلن علي كرتي، وزير الدولة السوداني بوزارة الخارجية، في مؤتمر صحفي، يوم 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، أن عدم مشاركة الرئيس عمر البشير في القمة الإسلامية في تركيا يرجع إلى رغبة الخرطوم في تجنب أنقرة المزيد من "الضغط الأوروبية".
- (7) وثيقة الإعلان المشترك لـ"برنامج التعاون الاستراتيجي بين السودان وتركيا" الذي تم توقيعه في الخرطوم في 24 ديسمبر/كانون الأول 2017. (هذه وثيقة رسمية غير متاحة للنشر، أطلع الكاتب على نصها الكامل بطريقة خاصة).
- (8) وثيقة اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية بين السودان وتركيا التي تم التوقيع عليها في الخرطوم في 24 ديسمبر/كانون الأول 2017. (هذه وثيقة رسمية غير متاحة للنشر، أطلع الكاتب على نصها الكامل بطريقة خاصة).
- (9) بيان المكتب الصحفي للرئيس "عبد الله غول"، بتاريخ 14 مارس/آذار 2013، باعتماده القانون رقم 6441 الذي يجيز اتفاق إطار مع السودان للتعاون بين القوات المسلحة بين الدولتين.
- (10) وزير الدفاع السوداني والتركي يوقعان اتفاقية تعاون عسكري في إسطنبول، موقع جريدة الرياض السعودية، 13 مايو/أيار 2017. <http://www.alriyadh.com/1593638>
- (11) مقابلة للكاتب مع مسؤول سوداني رفيع عن ترتيب الزيارة طلب عدم الإفصاح عن هويته.
- (12) من خطاب الرئيس أردوغان الذي ألقاه في مراسم منحه الدكتوراه الفخرية من جامعة الخرطوم، بقاعة الصداقة في 25 ديسمبر/كانون الأول 2017. <https://goo.gl/pZtuw6>
- (13) أبو زيد، محمد، تصريحات لوكالة الأناضول التركية، نشرها موقع صحيفة بني شفق التركية، يوم 9 يناير/كانون الثاني <https://www.yenisafak.com/ar/economy/2989836>
- (14) غندور: لا تؤمن بسياسة الأحلاف ومنفتحون على أشقائنا بالعالم بأسره. موقع وكالة الأناضول باللغة العربية، 26 ديسمبر/كانون الأول 2017 <https://goo.gl/XgqzQd>
- (15) أردوغان، موقع صحيفة المصري اليوم، 29 ديسمبر/كانون الأول 2018، نقلًا عن صحيفة صباح التركية. <http://www.almasyalyoum.com/news/details/1238344>
- (16) تصريح للفريق طيار غانم الشاهين، صحيفة التيار السودانية، العدد 2089، 26 ديسمبر/كانون الأول 2017.
- (17) تصريحات البشير في جلسة المحادثات التي أجراها مع الرئيس فلاديمير بوتين في مدينة سوتشي الروسية، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، موقع تليفزيون روسيا اليوم، يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. <https://goo.gl/v4KP88>
- (18) قرقاش، أنور، تغريدات في موقعه بتويتر، موقع جريدة الحياة في 27 ديسمبر/كانون الأول 2017. <https://goo.gl/bym4ny>
- (19) أفريقي، الرئيس أساس، إفادة في حوار تليفزيوني بثه التلفزيون الإيراني الرسمي، 14 يناير/كانون الثاني 2018، موقع وكالة سوتنيك العربي، 15 يناير/كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/c84xrM>
- (20) أول لقاء للسيسي والبشير وسط أجواء توتر، موقع الجزيرة نت، 28 يناير/كانون الثاني 2018: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/1/28> أول لقاء للسيسي والبشير - وسط أجواء التوتر

- (21) تدهورت مؤشرات الاقتصاد السوداني الكلي في السنوات الثلاث الماضية، من بينها فقدان العملة الوطنية أربعة أضعاف قيمتها، صحيفة إيلاف السودانية، العدد 653، 3 يناير/كانون الثاني 2018.
- (22) تضاعف العجز المالي بالموازنة التركية لعام 2018 إلى 65.9 مليار ليرة (17.28 مليار دولار) حسب الموازنة التي وافق عليها البرلمان التركي، خبر بثته وكالة رويترز يوم 24 ديسمبر/كانون الأول 2017.
- (23) كوميسا: السوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا.
- (24) إيكواس: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.